

## حكايات القاهرة

## انتخابات التزوير «عيني عينك»

## قتل وبلطجة وسحل ورشى وسيطرة أمنية مطلقة

التصويت الجماعي والحرب بالسيف وتسويد البطاقات والرعب من عصابات البلطجة والرشى والسحل والقتل. هذه مفردات الانتخابات المصرية التي جرت تحت سيطرة قوى غير مرئية، تريد أن تمنح سلطة جديدة للأمر الواقع

وانك عبد الفتاح

«عيني عينك»، استخدمت العبارة كثيراً لوصف ما حدث يوم الانتخابات الذي يصعب توصيفه، إنه الدامي. فقد سقط قتلى (أعدادهم تراوح بين 3 و9 ووصل إلى 12)، والصدام حيث أصيب الجميع بالسكينة من هول السيطرة الأمنية والإدارية، والفاضح حيث الانتهاكات علنية، وبلا خجل أحياناً.

معظم اللجان وقعت تحت سيطرة المرشحين الأقوى من الساعات الأولى، والقوة هنا ليست قوة مطلقة للحزب الوطني الحاكم، ولكن لمن يملك أسلحة خاصة، من الرشى خارج اللجان وداخلها إلى فرق بلطجة (رجالية ونسائية)، والأخطر هو من ينتمي إلى جناح مؤثر أو جهاز مسيطر، حيث يتنافس مثلاً أكثر من 100 ضابط من العاملين السابقين في أجهزة الأمن، معظمهم على قوائم الحزب الوطني، وهذا ما يفسر حدة التزوير رغم الاطمئنان النسبي إلى النتيجة، الذي جعل عمال التجهيزات يرفعون الدعاية الانتخابية في بعض الدوائر مع أولى ساعات النهار، مشيرين إلى أن «الانتخابات انتهت».

هناك قلق عام لدى النظام، تركن في جماعة الإخوان المسلمين، لا في غيرها، هدفه أولاً عدم حصول الجماعة على عدد مقاعدها في البرلمان الأخير (88 مقعداً)، وثانياً منع استعراض القوى الذي تبدو فيه الجماعة مالكة للشارع، استخدمت لهذه الخطة أساليب قديمة، من نشر فرق البلطجية في الدوائر الملتهبة، وخصوصاً في الإسكندرية، حيث احتلت فرق البلطجية مناطق كاملة، واعتداء البلطجية على أنصار ومرشحين، وعندما اتصل صحافيون بالنائب صبحي صالح منافس الوزير عبد السلام المحجوب رد عليهم: «أنا في المستشفى».

الأساليب الجديدة بدأت بحجب مواقع الجماعة على شبكة الإنترنت منذ الساعات الأولى، ثم نشر مجموعات شبابية على أبواب اللجان ترفع لافتات

«افتكروا تاريخهم الأسود»، إضافة إلى تقديم شكاوى من مرشحي الحزب الوطني ضد انتهاكات مرشحي الجماعة، لتصبح الصورة أنها ليست حرباً ضد الإخوان، لكن حرب بلطجية ضد بلطجية ومزورين في مواجهة مزورين، وتبقى فكرة الدعاية المضادة لضرب التصويت البسيط المتعاطف مع الإخواني باعتباره الرجل الصالح الملتحي.

الجماعة تعاملت بمنطق الدفاع عن النفس، ولم تعلن انسحابها، وبدت تصريحات زعماء العمليات أقرب إلى المستضعفين في مسرحية موزعة أدوارها من مخرج متسلط: النظام شرير الشاشة الذي ينحصر على المستضعف، بينما الجمهور يتفرج.

الجمهور خرج عن النص، لم يكن متفرجاً تماماً، وبدت المراقبة الشعبية أكثر قوة من المتوقع، ولخصت بالمشاهد المصورة

من داخل اللجان بكاميرات التلفزيون المحمول، أو بكاميرات من مصورين ومدونين فدايين، كسروا الحصار الحديدي بوسائل صغيرة. أشهر هذه اللقطات تصور موظفين في أكثر من لجنة يسودون البطاقات الانتخابية (أي يضعون علامات على مرشح بعينه، كأن مرشح الوطني في كل اللقطات، نيابة عن الناخبين). لقطات أخرى لعضو حزب وطني يخرج على الناس من مبنى إداري حاملاً سيفاً وعصاً غليظة.

أطرف الصور الثابتة بطلها وزير الإنتاج الحربي سيد مشعل، التقطته الكاميرا وهو يوزع بيده أوراق العشرة جنيهاً الجديدة على جموع ملتفة حوله. والمعروف أن الانتخابات هي الموسم المالي لباعة الأصوات من المحتاجين والمحترفين، وراوحت حظوظهم بين الصفر لعدم الحاجة إلى شراء، أو الاكتفاء بوجبة طعام توزع داخل اللجنة، وبين تسعيرة عادية عمومية كانت ورقة المئة جنية بطلتها. التسعيرة الفاخرة وصلت إلى 300 جنية، كما كانت الحال مع مرشح الحزب الوطني الحاكم هشام مصطفى خليل في دائرة قصر النيل، و700 جنية مع رضا وهدان مرشح الحزب نفسه في دائرة شبوا.

«الأموال مثل المطر»، قال رجل غاضب خارج من اللجنة، ولم يشرح. الخبراء تولوا الشرح: «هذا العام الرشى داخلية، أي تدفع للموظفين في اللجان نفسها...». جميلة إسماعيل أمسكت بواقعة رشوى فاضحة في إحدى اللجان، وطاردت مرتكبيها، كما طاردت هي وأنصارها رئيس لجنة سود لجنة كاملة لمصلحة منافسها مرشح الوطني.

مقاومة التزوير، ملمح جديد في الانتخابات، تكرر حول مرشحين يتمتعون بجماهيرية، كما حدث مع حمدين صباحي، زعيم حزب الكرامة

«المعارضة الموالية»

أسهمت في غسيل صورة الانتخابات باعتبارها «عملية التخلص من الإخوان»

«تحت التأسيس» في دائرة البرلس والحامول (محافظة كفر الشيخ)، حين



انصار احد المرشحين متسلحين بالعصي داخل مركز اقتراع (عمر صالح - أ ب)

أعلن انسحابه خوفاً على أهالي دائرته من انتقام البلطجية. أمين تنظيم الحزب الحاكم، المليارير أحمد عز، رد على حمدين بالقول: «انسحبت لأنك تأكدت من الهزيمة»، بينما أكد رئيس حزب «الوفد»، السيد البدوي، أن خبر انسحاب مرشحي حزبه غير صحيح لأنه «ليس هناك ما يستدعي الانسحاب». أما رئيس حزب «التجمع»، رفعت السعيد، فكان رأيه أن «التجاوزات عادية».

هذه شراكة من المعارضة «الرسمية» أو كما تسمى في أدبيات ساخرة «معارضة الموالية» في غسيل صورة الانتخابات باعتبارها «عملية التخلص من الإخوان». واستكمالاً للغسيل يتوقع خبراء حقوقيون، في ظل غياب الرقابة المحترفة، أن تصدر تقارير من مراكز حقوقية (تصنع دولة) تؤكد أنها كانت انتخابات شفافة.

«الشفاف الوحيد كان الصندوق الجديد»، ضحك الخبير الحقوقي، مشيراً إلى أنه «ما أشبه الليلة بعام 1995»، حين أجريت الانتخابات من دون إشراف قضائي.

تكاد انتخابات أمس تجرى تحت إدارة مباشرة من المباحث الجنائية، لاحظ الخبير الحقوقي، مشيراً إلى أنه في العادة كانت تستخدم الشرطة العادية لتأمين اللجان، ويراقب من بعيد «أمن الدولة».

ضباط متخصصون في متابعة الجريمة يضمنون تأمين اللجان الساخنة، بينما هناك لجان إرشادية وزعت عليها وزارة الداخلية ضباطاً شاباً يستقبلون الصحافة بوجه مختلف، طالباً تصريح اللجنة العليا، مؤكداً أن التعليمات لديه: «تعاونوا مع الصحافة».

مثل هذه اللجان الخالية من التزوير اختارتها إدارة الانتخابات بعناية، لتكون أمام التلفزيونات العالمية دليل الشفافية، ورمزاً من رموز النزاهة.

المراسلون الأجانب خارج هذه الدوائر كانوا أسرى الأمن والبلطجية. مراسلة فرنسية من أصل جزائري سحلتها في الشارع فرقة بلطجة نسائية، وضابط في لجنة أخرى حطم كاميرا مصور فوتوغرافي. هذه عينة من تجاوزات لم ترصدتها ضد وسائل إعلام تعاملت بفدائية مع اليوم الصعب في مصر، الذي تعامل معه المصريون بمنطق الأسرى والرهائن، تشحنهم الأحداث باحتقان وغضب مصحوب بشعور العجز، ولا أحد يعرف إلى أين كل هذا الغضب؟

## تجميد مفاوضات أميركا وإسرائيل بشأن الاستيطان

ما قبله ودل

وتابعت الصحيفة أن الفكرة المركزية التي طرحها وزير الخارجية التركي هي أن إسرائيل بصفقتها دولة مستقلة ليست شرعية في المنطقة، وبناءً عليه فنهياتها المحتومة هي الثلاثية. وتضيف، بحسب داوود أوغلو، أن السلام «لن يعود إلى الشرق الأوسط إلا في أعقاب مساهمة تركيا بدور أكثر فعالية في المسيرة».

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «هارتس» أن «وجود الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة هو عند أدنى مستوى له منذ أكثر من عشرين عاماً»، وقالت إنه «في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، انتشرت عشرات الكتائب من الجنود النظاميين والاحتياط في أرجاء الضفة»، ونقلت عن مسؤولين أمنيين قولهم إن «انخفاض عدد الجنود يعود إلى التعاون الأمني المتزايد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية».

(الأخبار، أ ف ب، يو بي أي)

بين أي صفقة تسليح لإسرائيل بالعودة للمفاوضات المتعثرة مع الفلسطينيين. وجدد تأكده على أهمية المقاومة الشعبية، داعياً إلى تفعيلها وتوفير الظروف لإنجاحها.

في هذا الوقت، رأى وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، أن إسرائيل لا يمكنها أن تبقى زمنياً طويلاً دولة مستقلة، بل ستنشأ دولة ثنائية القومية على جميع أرجاء المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن، يعيش فيها يهود وفلسطينيون. وذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن داوود أوغلو أعلن ذلك خلال عدة لقاءات مع صحافيين وأكاديميين، بينهم باحثون إسرائيليون قبل جريمة أسطول الحرية. وأوضحت أن تركيا، بحسب داوود أوغلو، ستصبح الجهة المهيمنة في الشرق الأوسط ومحيطه، وستكون في غضون عدة سنوات الدولة الراعية للدولة المذكورة ثنائية القومية.

لقاءه وفد المجموعة البرلمانية الأوروبية الاشتراكية في مقر الرئاسة في رام الله، أن «الجانب الفلسطيني متمسك بخيار السلام والمفاوضات، لكن على أرضية واضحة ومحددة، وبتنفيذ الالتزامات الواردة على الجانبين حسب الاتفاقيات الدولية وخطة خارطة الطريق».

في السياق، طالب رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير، صائب عريقات، المجتمع الدولي بالتدخل «الفوري» لوقف الإملاءات الإسرائيلية وفرض الحقائق على الأرض، وتحديد المشروع الجديد الذي تعد له المحكمة الإسرائيلية بشأن اعتبار القدس الشرقية المحتلة «عاصمة للشعب اليهودي».

بدوره، أعلن المجلس الثوري لحركة «فتح» في بيانه الختامي الذي صدر أول من أمس، رفضه لأي تفاهات أميركية إسرائيلية «تمس» بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، و«تطيل أمد الاحتلال»، رافضاً الربط

بدا أمس أن مصير التفاهات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتجميد الاستيطان وصل إلى طريق مسدود، بحسب ما نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن «مصادر سياسية». وأشارت المصادر إلى أن «وضع هذه التفاهات مجدداً».

معطي التجميد توازي مع تكرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لخطاب ضرورة وقف الاستيطان، والحديث عن جدية الحكومة الإسرائيلية في ما يخص مفاوضات السلام. كلامه أمس جاء خلال لقائه القنصل البريطاني العام في القدس، فنسنت فين، والقنصل الإسباني ألفونسو دورتيالس، كل على حدة. وقال إن «الجمود الذي أصاب العملية السلمية جاء بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي على الاستمرار في الاستيطان، وتجاهل القرارات الدولية التي تؤكد عدم شرعيته على الأرض الفلسطينية».

وكان عباس قد أعلن أول من أمس خلال

أكد الملك الأردني، عبد الله الثاني، في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس عشر في عمان، أمس، التزام حكومته بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. وشدد في خطابه أمام مجلس النواب والأعيان على «ضرورة أن يواكب الإصلاح الاقتصادي إصلاح سياسي، يزيد من المشاركة الشعبية في صناعة القرار». ولفت إلى أن الحكومة الجديدة ستعمل «على إيجاد الظروف الكفيلة بتطوير الحياة السياسية في شتى مظاهرها».

(أ ف ب)